أولا -على عهد الملكية الفرنسية 1830 – 1848

أ/ التنظيمات الأهلية 1830 – 1848

روج الفرنسيون في بداية حملتهم على الجزائر أنها حملة عسكرية تأديبية [1] موجهة ضد الداي حسين [2] الذي أهان القنصل الفرنسي دوفال، كما تذرعت فرنسا بأن الهدف من حملتها هذه هو التخلص من مضايقات وابتزاز القراصنة في البحر الأبيض المتوسط[3] ولتخليص الجزائريين من ظلم وسيطرة العثمانيين، إلا أن هذه الحملة استغرقت 132 سنة وتحولت كل الشعارات التي رفعها الفرنسيون في بداية حملتهم، حيث تحول الإنتقام من العثمانيين إلى إنتقام من الجزائريين الذين رفضوا هذا الإحتلال ، ولأنهم رفعوا السلاح في وجه المغتصبين لأرضهم وعرضهم، كما بدت واضحة للعلن نظرتهم الإستعلائية حيث كانوا ينظرون باحتقار وازدراء للعرب، وقد وصف أحد الكتاب صورة الإنسان العربي في نظر الفرنسيين" كان الإنسان العربي يثير التقزز إن أسم العربي يجرح الأذان" فالعرب في نظرهم هم أناس غير مؤدبين، غلاظ، ظلمة، عنيفون، غير أوفياء وبدون مشاعر[4]

---

[1] **أبو القاسم سعد الله** ، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 -1900 ،ج1 ، ط1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 15 .

[2] **الداي حسين** ، ولد حسين باشا سنة 1764 في اسطمبول وبها نشأ ، خدم في المدفعية وترقى فيها بسرعة ، عين دايا على الجزائر سنة 1818 ، توفي بالإسكندرية في 1838 ، يقول عنه حمدان خوجة أنه كان واسع الثقافة حريص على عدم إراقة الدماء للمزيد عن هذه الشخصية أنظر ، **حمدان بن عثمان خوجة** ، المرآة ، تق ، تع : **محمد العربي الزبيري** ، منشورات ANEP ، 2005، ص ص 135 136 .وأنظر:**أحمد توفيق المدني**، *مذكرات أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر* ،ش.و.ن.ت، الجزائر 1974 ،ص 176

[3] **بشير بلاح** ، *تاريخ الجزائر المعاصر 1830 -1989* ، ج1، د.ط ، دار المعرفة ، الجزائر ، 2006،ص 139.

[4] **أبو القاسم سعد الله** ،المرجع السابق ،ص ص 16-18

كما يقول اميل غوتيه أن الأهالي لم ينجحوا أبدا في طرد المنتصرين، ويرى الكاتب أن الجزائريين عبر تاريخيهم كانوا تحت رحمة الغزاة وأنهم لم يستطيعوا في يوم من الأيام التغلب على غازيهم، بل كان الغازي الجديد يدحر الغازي القديم وبسبب هذه الأفكار لم يكتف الفرنسيون بالحملة العسكرية ولا حتى بمجرد الإحتلال بل عملوا على تصفية الإنسان العربي المسلم ، والعمل على إلحاق الجزائر بفرنسا.[1]

عندما احتلت الحملة الفرنسية مدينة الجزائر وما حولها في صيف 1830 [2] ورغم المعاهدة التي وقعها قائد الحملة دوبورمون(De Bourmont)[3] مع الداي حسين في 05 جويلية 1830[4] يتعهد من خلالها باحترام الأملاك والنساء والديانة، إلا أنه ضرب بهذه المعاهدة عرض الحائط وبقيت حبرا على ورق ، وقاموا على إثر ذلك بتحويل المساجد إلى كنائس وثكنات وبنبش القبور لإستخراج الأجر والأحجار للبناء ، ولأخذ عظام الموتى

[1] **ابو القاسم سعد الله** ، المرجع السابق ، ص 18 .

[2] **يحي بوعزيز** *سياسة التسلط الإستعماري والحركة الوطنية الجزائرية ، (1830-1954)* ، ديوان المطبوعات الجامعية 2007 ، ص 07 .

[3] **دوبورمون (**De Bourmont): لويس أوغست فيكتور دي شاز ولد في سبتمبر 1773 عين وزيرا للحرب في 23 ماي 1825 ، ثم كلف من طرف الملك الفرنسي لقيادة الحملة الفرنسية على الجزائر في 11 أفريل 1830 ، استدعته حكومة الملك الفرنسي لويس فيليب بعد الإطاحة بالملك شارل العاشر توفي في 27 أكتوبر 1846 . للمزيد أنظر

Paul Azan, *Les grands Soldats de l'Algérie*, publication du comité national métropolitain du centenaire de l'Algérie, (sans date). pp.7-9

[4] للإطلاع على مضمون المعاهدة أنظر **عبد الحميد زوزو** ، نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر، د.م.ج الجزائر،2010 .

لصنع السكر والسماد ... إن هذه التصرفات والسلوكات جعلت الهوة والنفور يزداد بين السكان والفرنسيين ونظرا لنكثهم العهود فقد فقدوا ثقة السكان بهم، فنجد مثلا أن باي التيطري مصطفى بومرزاق قد رفض دعوة دوبرمون للحضور إلى مدينة الجزائر [1]

إن أول ما قام به دوبرمون هو القضاء على الأنظمة العثمانية ، حيث قام بحل منظمة الإنكشارية (كان يبلغ عدد أفرادها حوالي 3500 أعزب وحوالي 1000 من المتزوجين وأمر بترحيلهم إلى آسيا الصغرى) [2] واستولوا على خزينة الدولة بكل مافيها ، وتراوحت التقديرات حول المبالغ المالية مابين 50 إلى 700 مليون فرنك ، وتم الإستحواذ كذلك على أرشيف الدولة الذي احتوى ذاكرة البلاد لمدة ثلاثة قرون بما فيه من معاهدات مراسلات دبلوماسية ووثائق إدارية[3]. إن هذه الوضعية التي آلت إليها الجزائر من خراب وتدمير لمختلف المؤسسات جعلت الجنرال دوبرمون يقوم في اليوم الموالي لاحتلال مدينة الجزائر بإنشاء لجنة حكومية لتسيير الشؤون الجزائرية [4]

وكانت مهمتها النظر في حاجات وإمكانيات البلاد، والنظم التي يجب تعديلها وإلغاؤها ، والفائدة من استخدام أعيان الجزائر من مختلف الطبقات الأهلية والفرنسية لملأ

---

[1] **خديجة بقطاش** ، *الحركة التبشيرية الفرنسية في الجزائر 1830 – 1871* ، د ط ، د ت ، د ن ، الجزائر ، ص ص 20 – 21 .

[2] **أبو القاسم سعد الله** ، *محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث " بداية الإحتلال "* ، ط 3 ، ش. و. ن .و ، 1982 ، ص 56 .

[3] **جمال قنان**، *الإستعمار بين الحقيقة التاريخية والجدل السياسي* ،أعمال الملتقى الدولي، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 61 ، 62 .

[4] **عمار بوحوش** ، *التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962* ، ط 1 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1997 ، ص 120 .

إطارات الموظفين وممارسة الوظائف المدنية ، وكانت اللجنة تضم : تولوزي(Tholoz) والجنرال فيرينو (Firino)، الإسكندر دوفال (Alexandre Duval) ، أما كاتب اللجنة فكان دي بوسيير، بالإضافة إلى مترجمان هما جيراردان ودي صال[1]،ولكن هذه اللجنة المكونة من الشخصيات المقربة من قائد القوات الفرنسية بالجزائر فشلت في القيام بالمهام المسندة إليها ،[2] ولم تستطع تحقيق رغباته ، حيث نجد أن دوبرمون قد اختار أعضائها حسب إختصاصاتهم وذلك ليتجنب المشاكل الداخلية المرتبطة بالإدارة كالمالية والإقتصاد والشرطة ، إلا أننا نجد أن أعضائها قد انحرفوا عن هذه المهمة التي كلفوا بها ، حيث قام كل من ديني(Denniee) وفيرينو بسرقة كنوز القصبة التي لا تقدر بثمن [3] وبالتالي فشل دوبرمون في تكوين اللبنة الأولى للإدارة الفرنسية بالجزائر ، والتي كان يراد من خلالها جعل الأرض الجزائرية قطعة فرنسية ،[4]

وفيما يخص السياسة الأهلية تجاه الأهالي فقد قامت اللجنة الحكومية بإنشاء هيئة مركزية تضم ممثلين عن المجتمع الجزائري وهم : الحاج علي بن أمين السكة ، وابن مرابط، وابراهيم بن المولى محمد، وحسن قلعايجي، ومحمد بن الحاج عمر واحمد بوضربة، والحاج قدور بن عشائش، بالإضافة إلى أعضاء أخرين وهم : بيت المالجي

[1] **ابوالقاسم سعد الله** ،*محاضرات في تاريخ....*،المرجع السابق،ص 87

[2] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 120 .

[3] عن خيرات الجزائر التي تم نهبها وعن مدى غنى الخزينة أنظر **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية الجزائرية ... ج 1* ، المرجع السابق ، ص ص 22 – 25 . أنظر أيضا ، **بوعلام نجادي** ، *الجلادون 1830 – 1962* ، تر : **محمد المعراجي** ANEP ، الجزائر ، 2007 ، ص ص 6 -41 .

[4] **بوعزة بوضرساية** ، *الجرائم الفرنسية والإبادة الجماعية في الجزائر خلال القرن 19* ، ط.خ ، منشورات م.و.د.ب.ح.و.ث.ن ، الجزائر ، 2007 ، ص 39 .

وخوجات أسواق القمح والفحم ، وأمناء البساكرية وبني ميزاب ... وكانت هذه الهيئة بمثابة المجلس البلدي وبرئاسة بوضربة ومنه فقد كانت مهمة هذه اللجنة هي محاولة إنشاء إدارة محلية تسهر على توفير حاجات الجيش ووضع إمكانيات البلاد تحت تصرف الغزاة .[1]

لقد أثار موضوع السياسة الأهلية بفرنسا نقاشا حادا في البرلمان الفرنسي وأدى إلى جدل كبير في الأوساط السياسية ، حيث كان البعض يرون أن الأهالي يمثلون أحد ركائز الإستعمار، لذلك كان على الحكومة أن تستوعبهم وتدخلهم في خدمتها[2]، ونظرا لعدم كفاءة الضباط الفرنسيين المكلفين بدراسة قضايا الجزائريين ، حاول البعض إعادة إحياء الوظيفة العثمانية وظيفة "أغا العرب " حيث كلف دوبورمون حمدان ابن أمين السكة ، وهو تاجر من الجزائر العاصمة بهذه المهمة، إلا أن هذه الشخصية كانت منبوذة عند الجزائريين الأمر الذي جعله يفشل في مهمته،[3]

ويعتبر كلوزيل (Clauzel) [4] (خليفة دوبورمون) أكثر الضباط الفرنسيين تحمسا لسياسة الإستعمار والإستيطان الأوروبي بالجزائر [5] وقرر القائد الجديد إنشاء لجنة

---

[1] **أبو القاسم سعد الله** ، *محاضرات في تاريخ الجزائر* ... ، المرجع السابق ، ص – ص 57 – 60 .

[2] **Djamal kharchi** , *colonisation et politique d'assimilation en Algérie 1830 – 1962* ,casbah Ed , ALGER , 2004 , P 86 .

[3] **عبدالقادر نايلي**، *المصالح الإدارية المختصةSAS lesوإستراتيجية الثورة في مواجهتها*،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر،جامعة الجزائر2 بوزريعة،الجزائر،2012 ،ص20

[4] **كلوزيل** ، **Belreand Clauzel** ، ولد في 1772/12/12 في ميريبوا في فرنسا ، تولى عدة وظائف في الجيش والسفارة الفرنسية في اسبانيا وأرسل إلى هولندا وإيطاليا ، حكم عليه بالموت عسكريا سنة 1816 ثم عفي عنه ، تولى القيادة بعد دوبورمون في 07 أوت 1830 ، ثم عين مرة ثانية على الجزائر سنة 1835 إلى غاية فيفري 1837 ، توفي سنة 1843 ، انظر أيضا **أبو القاسم سعد الله** ، الحركة الوطنية ...ج1 ، المرجع السابق ، ص 36.

[5] **يحي بوعزيز** ،*سياسة التسلط*...، المرجع السابق ، ص 7 .

حكومية جديدة تحل محل اللجنة المنحلة ولها إختصاصات إدارية كالعدالة والداخلية والمالية وحسب هذا التنظيم فقد تشكلت إدارة الشؤون الجزائرية كالتالي :

- المسؤول الإداري والمالي والمدني وهو مسؤول عن القضايا المدنية والموظفين والمسائل المالية الخاصة .

- بالإضافة إلى رئيس وحدات الإحتلال في إفريقيا، ويدخل في إطار إختصاصه قضايا الأمن والشرطة .

- مجلس الإدارة ويتكون من رئيس وحدات الإحتلال في إفريقيا بمثابة رئيس، بالإضافة إلى نائب له إلى جانب وجود مسؤول البحرية الفرنسية ، والمسؤول العسكري للجيش ، وعن الجانب المدني يوجد ممثل الجمارك ، وقد صبغت هذه اللجنة بالصبغة العسكرية ولم يسمحوا للمدنيين بالمشاركة في الإدارة الجزائرية ، واتسمت كل أعمالهم بالإضطهاد وخدمة مصالحهم الشخصية[1].

ويرى البعض أن محاولة كلوزيل تنظيم إدارة الجزائر هي أول محاولة جادة لربط الجزائر بفرنسا مباشرة، على أن تعمم محاولته هاته على المناطق الأخرى التي يتم إحتلالها من البلاد[2].

أما فيما يخص إدارة الشؤون الأهلية فقد عين كلوزيل الضابط مانديري (Mandere) كأغا للعرب ليكون الواسطة بين الإدارة الفرنسية والجزائريين، ولكن هذا

[1] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص ص 120 – 121 .

[2] **بوعزة بوضرساية** ، المرجع السابق ، ص ص 22 – 23 .

الأخير لم ينجح في مهمته نظرا لقوة المقاومة، كما عمل كلوزيل على نفي وإبعاد جميع العناصر ذات النفوذ والتي يمكنها التأثير في المجتمع ولعب الدور الأساسي بين المواطنين وذلك ليخلو الجو للسلطات الجديدة، وتنفيذا لمخططه قام كلوزيل بسجن ثم نفي المفتي ابن العنابي [1]وكذلك حمدان خوجة ،[2] وذلك لضمان صمت هذه الطبقة ويضمنون بذلك عدم إحتجاجهم على شروط التسليم خوفا من أن يلاقوا نفس المصير الذي آل إليه كل من المفتي العنابي وحمدان خوجة وغيرهم ، [3] كما اهتم كلوزيل اهتماما كبيرا بإحصاء الملكيات حيث أصدر يوم 08 سبتمبر 1830قرارا بحجز أملاك العثمانيين، ثم أوقاف مكة والمدينة، إلا أنه تراجع عن حجز أوقاف مكة والمدينة نظرا للإحتجاج الكبير من طرف الأهالي ولكنه في 07 /1830/12 أصدر قرارا أخر وهذه المرة ضم من خلاله كل الأملاك الدينية ومنها أوقاف مكة والمدينة والمساجد والزوايا إلى مصلحة أملاك الدولة .[4]

---

[1] **المفتي العنابي** ، هو المفتي الحنفي سيدي محمد ابن العنابي ، كانت شخصيته فاضلة ومحترمة من قبل معاصريه ، قام بنشاط كبير على إثر الإحتلال الفرنسي للجزائرمن خلال العرائض والإحتجاجات التي كان يرفعها للسلطة إحتجاجا على التجاوزات التي كانت تحدث ، فاتهمته السلطات الفرنسية بالتآمر ضدها ، وقام كلوزيل بسجنه ثم نفيه إلى الإسكندرية ، أنظر **أبو القاسم سعد الله** ، *محاضرات في تاريخ* ... ، المرجع السابق ، ص ص 74 – 75 .

[2] **حمدان بن عثمان خوجة** ، ولد بالجزائر و درس القانون على يد أبيه ، وبعد الإحتلال قام بزعامة أول حزب وطني سياسي عرف بلجنة المغاربة ، ونظرا لنشاطه فقد نفي هو الأخر ، من أثاره المراَة وإتحاف المنصفين والأدباء في الإحتراس عن الوباء ، أنظر **عادل نويهض** ، *معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى العصر الحاضر* ، ط 2 ، مؤسسة نويهض الثقافية ، بيروت ، 1980/1400 ، ص ص 136 – 137

أنظر أيضا **عبد الرحمان بن محمد الجيلاني** ، تاريخ الجزائر العام ، ج 4 ، شركة دار الأمة ، الجزائر ، 2009 ، ص - ص 253 – 263 .

[3] **أبو القاسم سعد الله** ، *محاضرات في تاريخ* ... ، المرجع السابق ، ص – ص 74 - 75 .

[4] **خديجة بقطاش** ، المرجع السابق ، ص ص 22 – 23 .

ونظرا لفشل كلوزيل في حملاته العسكرية وفي تنظيماته المدنية وضع الوزير بذلك حدا لمهمته في الجزائر في 20 فيفري 1831[1] وتولى بعده المهمة بيرتزينBerthizene الذي استغرق حكمه بضعة أشهر فقط، أعاد تنظيم لجنة الحكومة السابقة وأصبحت تسمى اللجنة الإدارية للإيالة الجزائرية، ووضع عليها المتصرف العسكري بوندوران ، كما قام بتشجيع الإستعمار في ضواحي مدينة الجزائر، سيما سطاوالي والحراش .

أما فيما يخص سياسته تجاه الأهالي فقد قام بإستبدال ماندیري الذي كان يشغل منصب أغا العرب بالحاج محي الدين ابن الصغير بن المبارك، هذا الأخير الذي اشترط عدم تدخل الفرنسيين في عمله ، وتمثل دوره في المحافظة على الأمن في أوطان متيجة والتوسط بين أهلها وبين الفرنسيين في قضاء الحاجات[2].

وفي ديسمبر من نفس السنة 1831 استلم الدوق روفيغو(Duc De Rovigo) [3] وأنشأ مكتبا مكلفا بالشؤون العربية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأهالي، وكان هدفه من ذلك هو الإتصال برؤساء القبائل وطمأنتهم بأن الإدارة الفرنسية العسكرية لا تنوي إلحاق أي ضرر بهم إذا تعاونوا مع فرنسا ، كما كان لهذا المكتب دور استخباراتي ودعائي ، حيث

---

[1] **أبو القاسم سعد الله** ، الحركة الوطنية ... ج1 ، المرجع السابق ، ص 46 .

[2] **نفسه**، ص ص 46 – 48 .

[3] **روفيغو** ، هو الجنرال سفاري دوق دو روفيغو حكم الجزائر ما بين 31 ديسمبر1831 إلى مارس 1833 عرف بالقسوة والظلم وسفك الدماء والقتل الجماعي ،إرتبط إسمه في الجزائر بمذبحة العوفية التي أبادها في 5أفريل1832 ،مات بعد شهرين من عزله (جوان 1833) بعد أن أصيب بالجنون وسرطان اللسان أنظر موسوعة ويكيبيديا على الموقع: http://fr.wikipedia.org/wiki/AnneJean _RenSavary

استغل لإقناع القبائل التي لم يتم إخضاعها بعد لكي تستجيب للسلطات الفرنسية وتدخل في خدمة الاحتلال[1].

أطلقت فرنسا للجيش الفرنسي في الجزائر كامل الحرية في معالجة الوضع بالطريقة التي يراها مناسبة[2] ،ومنه لم تكن هناك سياسة واضحة بخصوص الجزائر وذلك راجع لإنشغال فرنسا بأوضاعها الداخلية غير المستقرة[3]، إلا أن كثرة الشكاوي من تعسف القادة العسكريين، والإبادة الجماعية للسكان المحليين، وإصرارهم على الإنفراد بالحكم وعزل المدنيين الفرنسيين[4]، بالإضافة إلى الحملة التي نظمتها النخبة الجزائرية المنفية واتصالهم بالصحافة المعارضة، ونظرا لكل ذلك أرسلت حكومة باريس بما يعرف باللجنة الإفريقية لتقصي الحقائق[5]، وقد أنشأت هذه اللجنة يوم 07 جويلية 1833 وكلفت بالتحقيق في الموضوع ودراسة الأوضاع بكل نزاهة وموضوعية وإيجاد الحلول المناسبة لأهم المشاكل الناتجة عن الإحتلال، قامت اللجنة بالتحقيق في الفترة مابين 02 سبتمبر إلى غاية 25 أكتوبر 1833 وعادت بتقريرها إلى فرنسا في 09 نوفمبر 1833 ، اقترحت هذه اللجنة على الحكومة أن تحتفظ فرنسا بالجزائر وأطلقت عليها اسم الممتلكات

---

[1] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص 22

[2] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية الجزائرية 1900 – 1930* ، ج2 ، ط4 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، 1992 ، ص 19 .

[3] **بشير بلاح** ، المرجع السابق ، ص 139 .

[4] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 121 .

[5] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية ... ج2* ، المرجع السابق ، ص 19 .

الفرنسية في إفريقيا[1]، وبناءا على ذلك أصدرت فرنسا قرارا في 22 جويلية 1834 نص على اعتبار الجزائر ممتلكات فرنسية في افريقيا الشمالية، ويديرها حاكم عام عسكري يمارس عمله تحت إشراف وزارة الحرب، كما نص على إنشاء مجالس بلدية في كل من الجزائر وهران عنابة، وإنشاء ميزانية خاصة بالجزائر وتخفيض عدد أفراد الجيش إلى 21 ألف جندي[2] .

وبعد سنة 1834 كان مختلف الحكام العامون الذين تعاقبوا على حكم الجزائر قد حاولوا أن ينظموا إدارة الأهالي لكن محاولاتهم باءت بالفشل، ففي عام 1835 عاد دروي ديرلون(Drouet d'Erlon) إلى فكرة أغا العرب بعد تعيين الضابط ماري مونج (Marey Monge) قائد فرقة الصبايحية بالجزائر، والذي حافظ على مهمة الإستخبارات وتقصي الحقائق فيما يتعلق بالقبائل والزوايا [3]، وعندما تولى الحاكم العام دامريمون في فبراير 1837 قام بإنشاء إدارة مركزية للشؤون العربية، وعين عليها الضابط بيليسيي دورينو (Pellissier-de-Raynaut) [4] واستمر في منصبه حوالي عامين إلا أنه استقال من منصبه هذا عام 1839 نتيجة خلافه مع الحاكم العام فاليه(Valée) الذي قام بتعيين زعماء من

---

[1] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 121 . للإطلاع أكثر عن هذه اللجنة وأعضائها وقراراتها عد إلى **أبو القاسم سعد الله** ، *محاضرات في تاريخ* ... ، المرجع السابق ، ص – ص 97 – 113 .

[2] **بشير بلاح** ، المرجع السابق ، ص 140 .

[3] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص22

[4] **بيليسيي دورينو** ولد جون جاك دوق دومالاكوف في نوفبر 1794 ، شارك في الحملة الفرنسية على الجزائر 1830 إقترف مذبحة كبيرة في قبيلة أولاد رياح حيث أباد قبيلة كاملة في غار الفراشيش بالظهرة يوم 19 جوان 1845 ترقى على إثرها إلى رتبة جنرال ، وفي 24 نوفمبر 1860 عين حاكما عاما ، للتعرف على الجرائم التي اقترفها أنظر **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية ... ج1* ، ص ص 228 – 231 .

الأهالي للإدارة، تحت سلطة الضباط الفرنسيين ومنحهم ألقابا متنوعة ، كما ظهرت فكرة تقسيم الجزائر إلى منطقة مدنية مفتوحة للإستيطان الأوروبي، ومنطقة عسكرية تخضع للحكم العسكري ، وعندما عزل فاليه عوض بالجنرال بيجو[1] عام 1841[2] والذي كانت سياسته الإستعمارية تتلخص في كلمتين هما التعمير والمعمرين ويتضح منهجه هذا من الخطاب الذي ألقاه في مجلس النواب في 16 جانفي 1840 " إننا في حاجة إلى جحافل من المعمرين الفرنسيين والأوروبيين ... ويجب توزيع هذه الأراضي على الأوروبيين حتى يصبحوا أربابها، ويصير أربابها الأولون نسيا منسيا ...ولذا فإننا في أمس الحاجة إلى غزو واسع النطاق، يشبه غزوات الغوط، وإن لم نفعل هكذا تكون النتيجة لاشيء " [3] ، ولتحقيق أهدافه وغاياته فقد تبنى شعار السيف والمحراث، أي القيام بالهدم والتقتيل والحرق والنفي ومصادرة الأملاك لتفتيت المجتمع وتفقيره وإضعافه[4].

---

[1] **بيجو** هوتوماس روبار بيجو دولابيكونري ، ولد في اكتوبر 1874 بمدينة ليموج ، درس التاريخ والجغرافيا وحفظ الكثير من الشعر ، بدأ مهته في الجزائر سنة 1836 من خلال المواجهة مع الأمير عبد القادر في منطقة التافنة ، عين حاكما على الجزائر سنة 1841 ، عمل على تشجيع الإستيطان ، اضطر إلى العودة إلى فرنسا في 1837/6/8 توفي بعد أن أصيب بالكوليرا في يوم 9 جوان 1848 ، للمزيد أنظر: **نصر الدين بن داود**، *مصادرة أراضي الجزائريين وسياسة بيجو الإستيطانية* ،أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي في الجزائر 1830- 1962 المنعقد بولاية معسكر يومي 20 – 21 نوفمبر 2005 ، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2006 ، ص ص 56 – 63 .

أنظر أيضا . **Paul Azan** , op,cit, pp 7 – 9

[2] **يحي بوعزيز** ، المرجع السابق ، ص 11 .

[3] **فرحات عباس** ، *ليل الإستعمار* ، تر : **أبو بكر رحال** ، د ط ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2005 ، ص 45 .

[4] **نصر الدين بن داود** ، المرجع السابق ، ص 63 .

ومع بداية عهد بيجو بدأت سياسة الإحتلال الجزئي تترك مكانها لصالح سياسة الإحتلال الكلي، وقد عهد للجنرال بيجو بتحقيق هذه السياسة الجديدة بكل الوسائل[1]. أما سياسته تجاه الأهالي فقد حاول انتهاج نهج سلفه كلوزيل، وطبق بذلك نظام إدارة المخزن والبايات الأتراك، لكن الضابط دوماس(Dumas) مدير الشؤون العربية الجديد أقنعه بإتباع النظام الإداري للأمير عبد القادر وأصبح يعتمد على زعماء الأهالي في تسيير شؤونهم تحت إشراف الضباط العسكريين الفرنسيين، وكانت مهمة هؤلاء الزعماء هي المحافظة على طاعة السكان وولائهم، جباية الضرائب، ومراقبة تحركات الأفراد، وتم تطبيق هذه السياسة في إقليمي الجزائر ووهران أما في قسنطينة فقد احتفظوا بنظام التسيير الذي كان سائدا على عهد العثمانيين[2]، ولإحكام السيطرة فقد أعاد بيجو تفعيل ما كان يسمى على عهد روفيغو بالديوان العربي والذي تولاه لأول مرة لامورسيير (لمعرفته باللغة العربية) ، وأسس بذلك سنة 1844 ما يعرف بالمكاتب العربية ووضع لها الهياكل الإدارية وأصبحت هذه المكاتب هي الوسيلة الأساسية التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين[3].

[1] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية ...ج2* ، ص 21 .

[2] **يحي بوعزيز** ، المرجع السابق ، ص 11 .

[3] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص ص 129 ، 130 .

ب - المكاتب العربية : تعريفها ومهامها

ب - 1- التعريف :

عرفها فرديناند هيقونيت(Ferdinand Hugonnet) أحد رؤساء تلك المكاتب " المكتب العربي هو حلقة وصل مابين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ عام 1830 والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال الأن ..." أما ريشارد (Ch-Richard) وهو كذلك أحد رؤساء المكاتب العربية " إن مؤسسة المكتب العربي هي وسيلة عمل ، وهي أساس تفكيرنا قبل أن تكون وسيلة تعبيرنا "[1]

وفي الفاتح من شهر فيفري 1844 صدر قرار إنشاء المكاتب العربية لتكون واسطة بين الفرنسيين وبين زعماء الأهالي، على أن يترأسها الضباط الفرنسيون[2].

كان على رأس كل مكتب منها ضابط برتبة عقيد ومعه خلية من الأعوان والمترجمين والجواسيس والجنود[3]، وتم تزويدها بالهياكل الإدارية التي أصبحت الوسيلة الأساسية التي يستعملها الجيش الفرنسي لإخضاع الجزائريين والقضاء على ما تبقى من مؤسسات الدولة الجزائرية[4] .

ومن الشروط التي اشترطها بيجو على ضباطه بالمكاتب العربية تعلم اللغة العربية والإحاطة بحياة وعادات العرب، والتغلغل داخل المجتمع، والتردد بشكل دائم على الأسواق

---

[1] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص

[2] **يحي بوعزيز** ، المرجع السابق ، ص 11 .

[3] **أبو القاسم سعد الله** : الحركة الوطنية ...ج1 ، المرجع السابق ، ص 61 .

[4] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 130.

ونقل تعليمات القيادة إلى شيوخ القبائل ... وحتى الإهتمام بالنشاط الزراعي والتجاري ، وتاريخ وأنساب القبائل ... وذلك بغية التحكم الكلي في المجتمع الجزائري[1] والعمل على إضعافه وتفكيك وتشتيت القيادات والزعامات الأهلية ذات السلطة والنفوذ، وذلك لتفادي خطرها على الإستعمار الفرنسي مستقبلا وكان هذا الأسلوب أحد الدعامات والركائز التي اعتمدتها السياسة الفرنسية بالجزائر[2].

ب -2- *التشكيل* :

كان المكتب العربي يتشكل في كل مقاطعة من مدير وضابط مسؤول عن الصحة بالإضافة إلى ضابط مسؤول عن دفع المكافآت المالية، ومترجمان، وضم كذلك ضابط صف وخوجة وهو كاتب عربي، بالإضافة إلى وكيل الضياف وحاجبان[3] وكانت هذه المكاتب تنقسم إلى قسمين حيث أن كل مقاطعة من المقاطعات الثلاث كانت تحتوي على مكتب عربي للشؤون الأهلية برئاسة عقيد وهذا المكتب يصنف من الدرجة الأولى أما في الأقاليم فيوجد مكتب من الدرجة الثانية ويقوم بتسييرها ضابط برتبة ملازم[4] وفي عام 1865 بلغ عدد هذه المكاتب في عمالة قسنطينة 15 مكتبا وفي عمالة الجزائر 14 مكتبا أما وهران فكان فيها 12 مكتبا[5].

---

[1] **نصر الدين بن داود** ، المرجع السابق ، ص 63 .

[2] **يحي بوعزيز** ، المرجع السابق ، ص 11 .

[3] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 130 .

[4] **Djamal kharchi** , op.cit . p 91 .

[5] **عمار بوحوش ، المرجع السابق ، ص 130 .**

إن مسألة اختيار موظفي المكاتب العربية من عسكريين وغيرهم لم تكن بالمهمة السهلة حيث كانت تتطلب خبرة ومعرفة دقيقة بالرجال، فعملية إختيار الضباط الأكفاء كانت الشغل الشاغل للسلطة الفرنسية، وذلك راجع لعدة أسباب أهمها أن غالبية الضباط الفرنسيين لم يكونوا مؤهلين للقيام بهذه المهمة حيث كانوا يفتقرون للخبرة والكفاءة ، ضف إلى ذلك أن ضباط المكاتب العربية كانوا يشكلون هيئة قائمة بذاتها لا تخضع لمراقبة السلطات العليا، فغياب الرقابة جعل هؤلاء الضباط يتصرفون أحيانا من تلقاء أنفسهم ودون الرجوع إلى السلطة العليا[1].

كما اعتمدت إدارة المكاتب العربية على موظفين من الأهالي و كانوا يشغلون مناصب ثانوية ، تمثلت مهمتهم في ربط العلاقات مع الأهالي[2].

ب -3- وظائف المكاتب العربية :

كان الهدف الأساسي من تأسيس المكاتب العربية هو التمكين للإستعمار والعمل على إخضاع القبائل للسلطة الإستعمارية وذلك عن طريق :

-المراقبة *:* وذلك بمراقبة تحركات القبائل وحراستها [3] بالإضافة إلى مراقبة الرأي العام الأهلي وتطوراته ، وذلك بهدف التنسيق مع السلطات العليا من أجل اتخاذ الإجراءات

[1] **صالح فركوس** ، *إدارة المكاتب العربية والإحتلال الفرنسي للجزائر* ، د ط ، البصائر الجديدة ، الجزائر ، د ت ، ص ص 21 – 23 .

[2] **Djamal kharchi** , op , cit ,p 91 .

[3] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص28

اللازمة عند الضرورة للضرب وبقوة كل حركة تمردية[1]، وهذا بالتغلغل في أوساط السكان الجزائريين بهدف الحصول على معلومات تستفيد منها الإدارة الفرنسية في حماية مصالحها، وتثبيت جذورها في الجزائر [2] و كان ضباط تلك المكاتب مؤهلين لهذه المهمة لإتصالهم المباشر بالأهالي حيث كانوا يقيمون بينهم ومنه أصبحت كل مساعيهم وجهودهم هي العمل على تفويت الفرصة على الشعب لمناهضة المحتل، وقد سخرت الإدارة في إطار هذه المساعي جريدة المبشر وهي باللغة العربية ويغلب عليها اللهجة العامية، والهدف منها واضح وهو إستغلالها للدعاية ولتهدئة الأوضاع في حالة غضب ويأس الجزائريين الذين كانوا يأملون في تغيير الأوضاع نحو حياة أفضل غير أنهم لم يكونوا يثقوا فيما كانت تروج له هذه الجريدة[3].

ومن الوظائف الأساسية لكل مدير مكتب عربي مراقبة الإدارة المحلية في كل منطقة ريفية يسيرها رؤساء أو زعماء وشيوخ العشائر وللمدير أو أحد مساعديه صلاحيات تسليط العقوبة التي يروها مناسبة في حالة وجود مخالفات للقانون الفرنسي[4].

- ***مراقبة رجال الدين والمقاومة:*** كان من المهام الرئيسية التي كلف بها المكتب العربي مراقبة رجال الدين والعمل على قمع الثورات، وفي هذا الإطار عمل ضباط المكاتب العربية على وضع دراسة شاملة لمختلف الشيوخ والزوايا والعناصر الفاعلة والمؤثرة في

[1] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص 42 .
[2] **نصر الدين بن داود** ، المرجع السابق ، ص 34 .
[3] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص ص 42 ، 43 .
[4] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص ص 130 ، 131 .

المجتمع وقد كلف الضابط دنفو لإعداد دراسة ميدانية، وألف كتابا درس فيه مختلف الطرق والزوايا بالجزائر بعنوان " الإخوان والطرق الدينية عند مسلمي القطر الجزائري " وذلك عام 1849[1]. جاء هذا الكتاب على شكل تقرير موجه للسلطات الفرنسية العليا للتعريف بهذه المؤسسات أو الكيان الذي كان يزعج ويعيق التوغل الإستعماري في البلاد تساءل فيه الضابط عن العامل المشترك الذي يربط بين الثوار ورجال الدين الذين كانوا يعملون دائما على إبقاء الشعب مهيأ للثورة والعمل على طرد المحتل، لذلك كان من أولويات ضباط المكاتب العربية العمل على معرفة هؤلاء الرجال، والمراقبة الدائمة لمختلف الزوايا والمساجد،[2] ومن بين الشخصيات التي اهتم ضباط المكاتب العربية بمراقبتهم واقتفاء أثرهم نذكر : بومعزة ، وبوزيان قائد ثورة الزعاطشة ، ناصر بن شهرة ، محمد بن عبد الله [3] ...

وفي 27 نوفمبر 1847 أصدر الحاكم العام تعليمات لضباط المكاتب العربية لجمع كل المعلومات المتعلقة بالزوايا وأتباعها، وورد في هذا المنشور أن أهم عنصر قد أهمل تماما في تقارير المكاتب العربية، وهو البحث عن العلاقة الروحية التي كانت تربط هذه الزوايا بالمجتمع، وأن هذه الزوايا كانت هي المنبع والموجه لأحاسيس وتوجهات

[1] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص ص 48 – 55 .

[2] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص37

[3] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص ص 56 – 63 .

المجتمع الجزائري ومن أجل ذلك أعطيت لهذه المكاتب تعليمات دقيقة لدراسة هذه المسألة دراسة عميقة ومتأنية[1].

-القضاء: توسعت مهام المكاتب العربية فلم تعد مكاتبها تقتصر على الجانب العسكري بل أصبحت تهم بالجانب الإداري، ومن أهم هذه المهام القضاء والضرائب .

ففي القضاء أصبح المسؤولون في هذه المؤسسة يقومون بدور القضاة، حيث يشرفون على تنفيذ الأحكام القضائية، وتعديل الأحكام التي لا تروقهم [2]،وأصبح بذلك القضاء الإسلامي يخضع للرقابة مباشرة من طرف المكتب العربي، فصار القاضي المسلم إما أحد موظفي المكتب أو تحت رقابته ومنه فقد القضاة المسلمين كل سلطاتهم القضائية حيث كان رئيس المكتب العربي يفصل في كل المسائل المدنية بكل حرية ودون الإعتماد على أي قاعدة مسبقة، وأما القضايا الجنائية فقد كانت تحال على المجلس الحربي، ووجد بذلك الجزائري نفسه مقيدا بالتشريع الفرنسي[3].

كانت مسألة إختيار القضاة من أهم المسائل التي شكلت عقبة كبيرة أمام نشاط هذه المكاتب لأن أغلبية القضاة كانوا يكنون العداء والحقد تجاه الإستعمار، الأمر الذي جعل ضباط المكاتب يسعون بكل ما أوتوا من وسائل لإستقطاب القضاة الجزائريين،[4] وكان من أبرز من تعامل مع هؤلاء الضباط هو قاضي مدينة قسنطينة " محمد الشاذلي

---

[1] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص37

[2] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 131 .

[3] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص – ص 114 – 117 .

[4] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص38

القسنطيني "[1]، إلا أن كثيرا من القضاة ظلوا أوفياء لدينهم ووطنهم وكافحوا بكل قوة مساعي المحتل التي كانت تهدف إلى طمس هوية الشعب الجزائري، ومن أبرز هؤلاء نذكر ابن العنابي، وقد أصدرت فرنسا من أجل تحقيق مأربها في هذا المجال جملة من القرارات كان من أهمها مراسيم سنة 1848 ، 1854، 1855، 1858 ... أعيد من خلالها تنظيم العدالة الإسلامية بهدف إضعافها وإفراغها من محتواها .[2]

الضرائب : توسعت مهام المكاتب العربية وزاد نفوذ ضباطها، حيث أصبحت سلطات المسؤول في هذه المكاتب تتجاوز سلطات نائب رئيس العمالة وصار من حقهم تعيين وخلع المسؤولين المحليين وجمع الضرائب، وأوكل إلى الجيش مهمة جمع المعلومات، كالقيام بإحصاء الأراضي والتعرف على مجاري المياه، وتحديد نوعية المداخيل المالية حتى يتمكن الضباط من الحصول على أموال كبيرة عند جمع الضرائب[3].

وكان المكتب العربي هو المسؤول الوحيد عن جمع الضرائب وهو المسؤول أيضا عن زيادة قيمة هذه الضريبة أو تخفيضها أو الإعفاء منها، وكذا عن البحث عن المادة أو

---

[1] **الشاذلي القسنطيني**: هو العلامة الفرد نقلا وعقلا جامع أشتات العلوم كثير الإطلاع ، حاد الفكر قوي المعارضة تولى القضاء ثم اسندت إليه نظارة المدرسة الكتانية ، كانت له مساجلات شعرية مع الأمير عبد القادر في باريس، توفي في حدود سنة 1280هـ ، أنظر **أبو القاسم الحفناوي**، *تعريف الخلف برجال السلف*، ج 2 ، تق:محمد رؤوف القاسمي الحسني، د.ط ، م.و.ف.م ، الجزائر، 1991 ،ص 225

[2] **بشير بلاح** ، المرجع السابق ، ص ص 145 ، 146 .

[3] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 131 .

العينة العقارية أو غيرها التي يمكن أن يفرض عليها ضريبة، وحينما يأتي وقت جمع الضرائب فإنه يكلف رؤساء الأهالي بذلك[1] .

عملت هذه الضرائب على تحطيم طبقة الفلاحين وزيادة بؤسهم وشقائهم مما أدى إلى تفشي الأوبئة والمجاعات والأزمات التي كانت تصيب البلاد، ولكن السلطات الفرنسية لم تهتم بذلك بل كانت تزيد من أنواع الضرائب من حين لأخر، فقد فرضت على الأهالي دفع مبالغ محددة من أجل إنشاء الطرق والجسور وغيرها من المرافق، وإجبار الخماسين على دفع 12.50 فرنك للمحراث مع فرض شروط مهينة على هذه الفئة منها أنه غير مسموح لهم إيواء أو إستقبال الغرباء عن أفراد عائلته في أرضه، ومن المسائل التي زادت من بؤس وشقاء الأهالي ظهور مسألة القروض، فنظرا للظروف القاسية التي كان يعيشها الفلاح الجزائري أصبح يقترض لشراء الحبوب ولتسديد الضريبة، وكانت هذه القروض ذات صيغة ربوية، وبالتالي أصبحت الظاهرة الربوية هي الظاهرة المسيطرة والمخربة للمجتمع الجزائري الذي صار يئن تحت وطأة القروض والقوانين الجائرة التي فرضت عليه و كان المستفيد الأول من هذه القروض الربوية اليهود والأوروبيين .[2]

[1] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص 41

[2] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص – ص 127 – 134 .

ب -4- الفئات الأهلية المتعاونة مع المكاتب العربية:

إعتمدت المكاتب العربية على بعض العناصر المحلية في أداء بعض المهام وقد تمت الإشارة سابقا إلى كيفية مساعدة الأغوات والقواد للمكاتب العربية في تحديد قوائم الضرائب ثم تسلم إلى رؤساء الأهالي ليقوموا بإستخلاصها[1]، بالإضافة إلى وظائف أخرى كإخضاع القبائل الثائرة والقيام بالمراقبة وغير ذلك من المهام، وقد إستفاد المحتل من بقايا التنظيم الإداري العثماني، حيث قام بإستغلال الأسر الكبيرة للمحافظة على الأوضاع الداخلية[2]، مقابل الإعتراف لهاته الأسر ببعض الحقوق والتغاضي عن بعض عيوبها ما دامت تقوم بالمهام الموكلة إليها[3]، ومن أهم العناصر التي إعتمد عليها المحتل لتحقيق غاياته ومآربه نذكر :

القوم : كان يطلق على هذه الفئة الحرس الوطني وتقوم بمرافقة ومساعدة الجيش الفرنسي عند قيامه بمهمة التفتيش، كما إهتمت باستخلاص الضرائب من القبائل الرافضة للإحتلال والتي تمتنع عن الدفع، وكذا مراقبة تحركات بعض القبائل والأفراد، وكان تنظيم القوم من قبل المكاتب العربية تنظيما استراتيجيا يهدف إلى التحكم والسيطرة فكانت عناصره بمثابة أذان وعيون وأيادي المحتل[4]، وبالرغم من الدور الذي كانت تلعبه هذه

---

[1] **يحي بوعزيز** ، *كفاح الجزائر من خلال* الوثائق ، ط.خ ، دار البصائر ، الجزائر ، 2009 ، ص 163 .

[2] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص 29 .

[3] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية ....ج1* ،المرجع السابق ، ص 380 .

[4] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص 30 .

الفئة والخدمات التي كانت تقدمها لمؤسسة المكاتب العربية فإن الكثير من عناصرها كانت محل شك وريبة في نظر ضباط تلك المؤسسة فيما يتعلق بولائها وإخلاصها لفرنسا[1]

المخزن : تعود جذور هذه الفرقة إلى العهد العثماني، وهي عبارة عن تجمعات سكانية ذات أصول مختلفة، يجمعها هدف واحد وهو خدمة السلطة العثمانية،ويتم توزيعها بعناية على الطرق الرئيسية[2].وهي القوة الثانية التي استخدمها ضباط المكاتب العربية وتمثلت مهامها الرئيسية في التجسس وجمع المعلومات الضرورية عن القبائل، وكذا تبليغ أوامر المكاتب العربية إليها ومراقبة تحركات الأهالي، ولم تكن عناصر المخزن تخضع لتنظيم عسكري أو إداري وإنما كانت تقيم وسط أهلها، وتستجيب فقط عند حاجة تلك المؤسسة إليها[3] .

الخيالة : هي قوة أهلية غير منظمة لكنها تتقاضى رواتب مقابل خدماتها المقدمة للمكاتب العربية ورؤساء الأهالي، حيث أنشئت من أجل ضمان إستمرارية البريد والإتصال بين المكاتب ورؤساء الأهالي، وكذلك من أجل تبليغ أوامر السلطة العليا وتعليماتها ، للمساهمة في إقرار الأمن والإستقرار في البلاد، وقد أطلق الضابط شارل ريشارد على هذه الفرقة تسمية الدرك السياسي[4].

---

[1] **عبد القادر نايلي** ، المرجع السابق ، ص 44 .

[2] **ناصر الدين سعيدوني** ، *ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر العهد العثماني* ، ط 2 ، دار البصائر، الجزائر ،2009 ،ص 207.

[3] **عبد القادر نايلي** ،المرجع السابق ،ص 45.

[4] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص ص 35 ، 37 .

الصبايحية : من أجل تدعيم المؤسسات الإستعمارية، سعى المحتل إلى الإستعانة بفرق أهلية أخرى كانت تبدو له أكثر فعالية من الفرق السابقة، وهي فرقة الفيلق الثالث للصبايحية[1]، وهي الأخرى تنظيم عسكري عثماني ويمكننا تلخيص الأهداف المرجوة من هذه الفرقة من خلال ماذكره مارمي " لقد كان الصبايحية باستمرار تحت تصرف المكاتب العربية، حيث كان يشكل كل عنصر منها جاسوسا لصالحنا ورهينة عندنا في أن واحد ... يزودوننا بمعلومات جد ثمينة عن الأماكن غير المعروفة عندنا، كما يبلغوننا وبسرعة الأوامر القادمة من السلطة العليا"[2] .

[1] **عبد القادر نايلي** ، المرجع السابق ، ص 46 .

[2] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص ص 39 ، 41 .

ثانيا – على عهد الجمهورية الثانية (1848 – 1852)

تغير النظام الحاكم في فرنسا على إثر الثورة التي وقعت في 24 فيفري 1848 وتحول النظام الحاكم من النظام الملكي إلى النظام الجمهوري[1]، وتم إنتخاب لويس نابليون بونابرت في ديسمبر 1848 كرئيس لفرنسا، انتهج هذا الأخير سياسة خاصة حيث قام بالإستعانة بالفلاحين ورجال الأعمال وجندهم للعمل من أجل المحافظة على إستقرار وأمن البلاد[2]، وتعهدت الجمهورية الجديد بوضع دستور لفرنسا وبسيادة الشعب وتحرير الإقتصاد، وبالحرية الفردية في المشاريع الإقتصادية، وهذه الإصلاحات والمشاريع كلها تعني تكريس الإستعمار في الجزائر ومضاعفة الجهود لجعله دائما ومربحا مما يؤدي إلى الزيادة في تردي أوضاع الجزائريين .[3]

وفي سنة 1848 أعلن مجلس النواب الفرنسي أن أرض الجزائر هي قطعة فرنسية وأن الأوروبيين المتواجدين بالجزائر بإمكانهم أن ينتخبوا نواب عنهم في المجالس القومية الفرنسية بباريس ولكن دون الجزائريين (الأهالي).[4] كما نص دستور الجمهورية الجديدة على تقسيم الجزائر إلى ثلاث مقاطعات (ولايات) بدل المناطق العسكرية، وعلى رأس كل ولاية يتم تعيين وال لها بالإضافة إلى قائد عسكري، ويتم تقسيم الولايات إلى بلديات ،

---

[1] **أبو القاسم سعد الله** ، الحركة الوطنية ...، ج1 ، المرجع السابق ، ص 312 .

[2] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 120 .

[3] **أبو القاسم سعد الله** ، الحركة الوطنية ...ج1 ، المرجع السابق ، ص 113 .

[4] **أحمد توفيق المدني** ، *هذه هي الجزائر* ، د . ط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، 2001،ص 97 .

وكل بلدية لها مجلس منتخب على أن يكون كل أعضائه فرنسيين أو من المتفرنسين مع بعض الإستثناءات النادرة لبعض الجزائريين[1].

نظرا للظروف الجديدة والمشاريع التي وعدت بتنفيذها الحكومة الجديدة زاد إهتمام الإدارة الإستعمارية بالتهجير والإستيطان حيث قامت بوضع خطة لتهجير 20 ألف أوروبي إلى الجزائر في ظرف 10 سنوات[2].

كانت غالبية المرحلين هذه المرة من العناصر السياسية غير المرغوب فيها، بالإضافة إلى البطالين الذين فشلت الحكومة في إيجاد وظائف لهم، وبذلك جاء إلى الجزائر عدد من السياسيين ذوي الإتجاهات المختلفة والمعادية للنظام الجديد، وعملت هذه الفئة على إثارة العداء نحو الجزائريين، وقاموا بتغذية ومساندة فكرة الإندماج والتي كانت تعني حكم الجزائر بالقوانين الفرنسية وتطبيق النظم المعمول بها في فرنسا على فرنسيي الجزائر[3]، وكان لهذا القرار وقع كبير على الجزائريين الذين رحلوا وشردوا من أراضيهم ، فقد تم تخصيص وتهيئة 42 قرية إستيطانية لإستقبال الأوروبيين منها 12 قرية في منطقة الجزائر، و09 في منطقة وهران و08 في قسنطينة[4]. وبدأ قلق الجزائريين يتزايد مع تزايد عمليات تهجير الأوروبيين، حيث عم التذمر والإستياء إلا أن ضباط المكاتب العربية سارعوا إلى تهدئتهم واعدين القبائل المطرودة من أراضيها بالتعويض إلا أن هذا كان

[1] **أبو القاسم سعد الله** ، الحركة الوطنية ...ج1 ، المرجع السابق ، ص 320 .

[2] **يحي بوعزيز** ، سياسة التسلط الإستعماري ... ، المرجع السابق ، ص 13 .

[3] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية* ... ج1 ، المرجع السابق ، ص 320 .

[4] **يحي بوعزيز** ، *سياسة التسلط* ...، المرجع السابق ، ص13.

مجرد أسلوب لإمتصاص الغضب، وصاحب ذلك ارتفاع في إنشاء المستعمرات الفلاحية فمنذ 31 ديسمبر 1846 إرتفع عدد الأوروبيين من 11507 إلى 24672 ليصل هذا العدد في 31 ديسمبر 1850 إلى 27382 ثم إرتفع إلى 33979 في 31 ديسمبر 1856[1] .

أما سياسة الجمهورية الثانية تجاه إدارة الأهالي فقد عملت الإدارة الجديدة على التقليص والإلغاء التدريجي لنفوذ بعض العائلات، وكذا إقصاء الجزائريين من بعض المناصب الإدارية التي كانوا يشغلونها فمثلا نجد أن الجزائريين الذين عينوا سابقا في مناصب تشبه المناصب البلدية عزلوا منها فنجد مثلا أن منصب قائد البلاد ناحية قسنطينة قد عين عليه أحد الفرنسيين وهو قاسلان ومنذ ذلك الحين تفرنس هذا المنصب[2]

وبحسب القوانين الجديدة أصبح القائد يسمى مساعدا بلديا مهمته الجوسسة وتوصيل الأخبار إلى السلطة المحلية الفرنسية، والمساعدة في جمع الضرائب وإحصاء السكان وتقديم المعلومات عن الغائبين، وكان للقائد مساعدين يطلق عليهم الحراس أو الشامبيط Garde champêtre ، هذه الفئة التي أصبحت مثار شكوى نظرا لتعسفهم وفي المناطق الداخلية استخدم الفرنسيون ضد الأهالي سياسة فرق تسد طبقا لسياسة سموها سياسة " الصفوف " أي ضرب صف بصف سواء كان ذلك في العائلات أو

[1] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص ص 146 – 148 .

[2] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية* ...ج1 ، المرجع السابق ، ص 328 .

الطرق الصوفية والمرابطين أوغيرهم،[1] وبدأوا يقلصون من نفوذ هذه العائلات والشخصيات والمؤسسات وقد قام أحد الباحثين بإحصاء العائلات التي كان لها وظائف عسكرية سياسية فكانت نتيجة بحثه أنه كانت سنة 1850 عدد الموظفين كما يلي : 09 خلفاء ، 05 باشغوات ، 59 أغا وقايد القياد ، 85 قايد ، ثم بدأت هذه الزعامات تتناقص شيئا فشيئا[2].

ورغم البؤس والحرمان والشقاء الذي وصل إليه الأهالي إلا أن الأوروبيين لم يكترثوا لحالهم، وكانوا مع ذلك يحتجون لعدم كفاية الإجراءات التي تمنح لهم حقوق الإستيطان والإمتيازات الأخرى ولم يكن لجشعهم حدود، وبدأوا يسعون لكسر الحاجز الذي يقف عائقا ضد تقدمهم في الإقليم العسكري بهدف الحصول على أملاك عقارية فسيحة، وهكذا ونتيجة لإتساع الأقاليم المدنية في كل أنحاء البلاد بدأت سلطة ضباط المكاتب العربية والنظام العسكري بشكل عام تتلاشى وتزول أمام تزايد طموح الأوروبيين بالجزائر، الذين كانوا يريدون تحقيق الحرية في حكم البلاد ومن هنا بدأ الصراع بين الطرفين، وكان الجزائريون الخاسر الوحيد في هذا الصراع[3] .

[1] **عبد القادر نايلي**،المرجع السابق،ص 49.

[2] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية ...ج1* ، المرجع السابق ، ص ص 327 ، 328 .

[3] **صالح فركوس** ، المرجع السابق ، ص ص 148 ، 149 .

ثالثا - على عهد الإمبراطورية الثانية (1852 – 1870)

قام لويس نابليون في ديسمبر 1852 بإلغاء النظام الجمهوري والإعلان عن بداية النظام الإمبراطوري، واستمر هذا النظام إلى غاية 1870 بعد إنهزام الجيش الفرنسي في معركة سيدان ضد بروسيا .وتبنى الإمبراطور نابليون الثالث في سياسته تجاه الجزائر فكرة إدماج الجزائر بفرنسا ويتضح منهجه الجديد من خلال الخطاب الذي ألقاه في مدينة بوردو 1852 والذي أعلن من خلاله بأنه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا[1].

ومما يلاحظ على سياسة نابليون تجاه الجزائر على عهد الإمبراطورية، أنها اتسمت بالتقلب والإضطراب، وعدم الإستقرار على سياسة واحدة فمن جهة نجده قد قام بتشجيع حركة الإستعمار الرسمي عن طريق تشجيعه للشركات الرأسمالية العقارية والتي كان لها أثر كبير على الأهالي الذين نزعت منهم أراضيهم، ومن جهة أخرى حاول إرضاء الأهالي ببعض الإصلاحات كتبنيه فكرة المملكة العربية .[2]

أ - مواصلة سياسة الغزو والإستيطان

كان الحاكم العام راندونRandon* من أنصار السياسة التي انتهجها بيجو في الإحتلال من خلال التخريب والحرق والقتل والإبادة الجماعية ، ولقى الحاكم العام راندون

[1] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص ص 126 ، 127 .

[2] **يحي بوعزيز** ، *سياسة التسلط* ... ، المرجع السابق ، ص 15 .

* **راندون** Randon Cesar Alexandre من مواليد غرونوبل(1795-1871) برز إسمه في حروب الجزائر وكان له دور أساسي في إخضاع مناطق القبائل الكبرى ،أنظر **بسام العسلي** ، *محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية* ، ط.خ، دار النفائس، لبنان،1431 / 2010 ،ص 60 .

تأييدا وتشجيعا من قبل حكومة الإمبراطور نابليون على الغزو والتوسع، فقام في سنة 1853 بغزو المنطقة الممتدة بين جيجل والقل وقسنطينة، وفي 1857 قام بغزو جبال جرجرة حيث احتلها بصورة رسمية، ومن هذه المنطقة توسع الغزو اتجاه بسكرة (1858 – 1859) والحضنة 1860، كما استغل الفرنسيون ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864 وأخذوا يتوسعون في الواحات الجنوبية، ومن هنا يمكننا القول أن سياسة الغزو والتوسع كانت من الميزات التي طبعت فترة عهد الإمبراطورية الثانية[1].

نظرا للمقاومة التي تلقاها نابليون الثالث من طرف المعارضة في فرنسا ومن الاوربيين والعسكريين بالجزائر فيما يخص قراره القاضي بالحد من التهجير والإستيطان عدل عن رأيه هذا، وقام بإلغاء معظم القرارات التي أصدرها، وفي الفترة الممتدة بين 1853 و 1859 تم بناء حوالي 56 قرية إستيطانية، وتم تنظيم عمليات تمليك الأراضي للأوروبيين و إشترط على من تمنح له قطعة أرض تتراوح مابين 20 إلى 150 هكتار[2] أن يساهم بإستصلاحها، ولا تصبح ملكه إلا بعد ثلاث سنوات من استقراره بها وقد زادت حدة الإستيطان بعد أن زادت حدة هذه المهمة من طرف الرأسماليين الكبار والشركات الرأسمالية الكبيرة، ومال الإمبراطور إلى هذه السياسة حتى يعفي حكومته من النفقات الباهضة ومن المعونة المالية[3]، هذه السياسة التي كان لها الأثر الكبير على الإقتصاد

[1] **يحي بوعزيز** ، *كفاح الجزائر* ... ، المرجع السابق ، ص ص 118 – 120 .

[2] **يحي بوعزيز** ، *سياسة التسلط* ...، المرجع السابق ، ص ص 15 ، 16 .

[3] **يحي بوعزيز** ، *كفاح الجزائر* ...، المرجع السابق ، ص 121 .

الجزائري،[1] وذلك من خلال العمل على تحطيم الملك الجماعي (أملاك العرش) والذي كانت تغيب فيه الملكية الفردية، عن طريق إستصدار عدة قوانين كقانون 16 جوان 1851[2] وبمقتضى هذا القانون الذي ضمن حق الملكية للجميع بدون تمييز بين الملاك من الأهالي والملاك الفرنسيين وغيرهم،[3] ونظرا للتشجيع الذي لقيه الأوروبيون إرتفع عددهم في الأرياف والمناطق الداخلية إلى 189 ألف شخص، وحصلت 51 شركة رأسمالية متوسطة على 50 ألف هكتار خلال 10 سنوات، كما حصلت شركة جنيفوار السويسرية على 25 ألف هكتار عام 1865 ...وللتسهيل على المستوطنين الجدد، وتذليل المصاعب الإقتصادية أمامهم تم إلغاء الحواجز الجمركية بين الجزائر وفرنسا (1851) كما تم إنشاء بنك الجزائر في نفس السنة، وبورصة الجزائر في أفريل 1852[4] ...

عملت الإدارة الإستعمارية على جعل خيرات البلاد في خدمة الإقتصاد الفرنسي، لهذا قامت بتشجيع وتقديم المساعدات والمساهمة في إقامة المؤسسات المالية الضرورية وإقامة السدود والقنوات والطرق، وإنشاء خطوط السكك الحديدية التي تربط المدن الداخلية بالموانئ، والإهتمام بالزراعة الكمالية كالتبغ والقطن والخمور...[5]

---

[1] **محمد عيساوي ، نبيل شريحي** ،*الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم العسكري في الجزائر 1830 – 1871* ،د.ط، مؤسسة كنوز الحكمة ، الجزائر ، 2011/1432 ، ص 135 .

[2] **M.Laynaud**, *Notice sur la propriété foncière en Algérie* ,Ed, Mustapha , Alger , 1900 , p 49 .

[3] **مصطفى الأشرف** ، *الجزائر الأمة والمجتمع* ، تر : **حنفي بن عيسى** ، د.ط، ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 2007 ، ص 14 .

[4] **يحي بوعزيز** ، *سياسة التسلط ...* ، المرجع السابق ، ص ص 16 ، 17 .

[5] **صالح عباد** ، *الجزائر بين فرنسا والمستوطنين 1830 – 1900* ، د.ط ، د .م .ج ، قسنطينة ، د.ت ، ص 19 .

بعد الإستيلاء على منطقة القبائل سنة 1857 رأى الإمبراطور نابليون بونابرت الثالث أن دور الجيش في الجزائر قد إنتهى، ولذلك قام بإلغاء وزارة الحربية التي كانت تشرف على الشؤون الجزائرية منذ الإحتلال وإلى غاية 1857، وأنشأ وزارة للجزائر والمستعمرات يوم 24 جوان 1858، وعين عليها الأمير جيروم نابليون، سعت الوزارة الجديدة إلى إخضاع جميع المصالح الحكومية والهيئات التي تنشط في الجزائر إلى سلطة مركزية واحدة ، وأصبحت الهيئة الجديدة تتخذ قرارتها من مقرها الموجود بباريس، وقررت إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية والتعليم ، وتم تشكيل ثلاثة إدارات رئيسية هي إدارة الشؤون الداخلية، وإدارة الشؤون المالية، وإدارة الشؤون العسكرية والبحرية[1]، كما قام الإمبراطور في هذه المرحلة باستحداث منصب القائد الأعلى للقوات البحرية والبرية وعين عليه الجنرال ماكماهون(Mac-Mahon) الذي كان متحمسا لتجربة كلوزيل بالجزائر، وهو الناصح والمستشار للأمير جيروم الذي كان منشغلا بعلاقاته الغرامية أكثر من الأمور السياسية والعسكرية[2]، ونظرا لإختلاف الأمير جيروم مع عمه حول سياسته بإيطاليا، والمعارضة التي لقيها من قبل العسكريين بالجزائر بسبب سياسته الموسومة بالتأييد المطلق للأوروبيين بالجزائر الذين أصيبوا بحمى الإستيلاء على أراضي الجزائريين والعمل على إلغائهم تماما، ونظرا للمشاكل التي إعترضته إغتنم الأمير فرصة ذهابه إلى إيطاليا لزواجه بإبنة ملك سردينيا وأعلن من

[1] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 127 .

[2] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية ...ج1*، المرجع السابق ، ص 323 .

هناك تنازله عن منصب وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 07 مارس 1859 ، وعين مكانه الكونت شاسلولوبا[1].

ب - مشروع المملكة العربية

جرت مناقشات حادة في فرنسا بخصوص ملائمة سياسة الإدماج للجزائر مما أقلق نابليون الثالث الذي قرر زيارة الجزائر لأول مرة في 17 سبتمبر 1860، وخلال هذه الزيارة تأكد نابليون من عدم نجاح سياسة الإدماج ، بعد عودته أقر إلغاء منصب وزارة الجزائر والمستعمرات وقرر الرجوع إلى النظام السابق فأعاد منصب الحاكم العام العسكري[2]، وعين فيه الجنرال بيليسيه إبتداءا من نوفمبر 1860[3] وظهر التباين جليا في هذه المرحلة بين الأوروبيين المتواجدين في الجزائر اللذين كانوا يعملون على إيجاد سلطة مركزية قوية تخدم مصالحهم ، وإقامة نظام خاص في الجزائر يتيح لهم حسن التصرف ويضمن لهم عدم التدخل في شؤونهم ، سواء من طرف الجيش أو من طرف السلطات العليا في باريس ، أما فكرة نابليون الثالث فكانت تهدف إلى دمج الأوروبيين والجزائريين والعمل على خلق سلطة محلية منفصلة عن فرنسا، غير أن غلاة الإستعمار في الجزائر

---

[1] **يحي بوعزيز** ، *كفاح الجزائر ...* ،المرجع السابق ، ص ص 122 ، 123 .

[2] **Charles André Julién** , *Histoire de l'Algérie contemporaine : la conquête et les débuts de la colonisation (1827 – 1871)* , Casbah edition , Alger , 2005 , p 420 .

[3] **أبو القاسم سعد الله** ، الحركة الوطنية ...ج1 ، المرجع السابق ، ص 325 .

شنوا حملة عليه وقالوا بأنه يهدف إلى إنشاء مملكة عربية يرأسها أحد أبناء العرب من أمثال الأمير عبد القادر[1] وأن هذا المشروع سوف يضع حدا للوجود الأوروبي بالجزائر[2] .

ونظرا لتأثر نابليون الثالث بشهامة الأمير عبد القادر، وبعض النزهاء وأصدقاء العرب من الفرنسيين على سياسة الظلم والإقصاء التي كان يمارسها المستوطنون ضد الجزائريين ومن أمثال هؤلاء نذكر إسماعيل عربان الذي كان يشغل منصب مستشار للإمبراطور والمحافظ فريديريك لاكروا ...وغيرهم الذين أقنعوه بسوء سياسة الإستيطان الريفي ، وبضرورة توجيه الأوروبيين الموجودين بالجزائر إلى العمل الصناعي والتجاري[3] واستقر رأي الإمبراطور على ضرورة منح الأراضي للجزائريين (الأراضي التي كانوا يشغلونها ويستقرون بها) وشرح ذلك في رسالة إلى بيليسييه في فيفري 1863 [4] أقر من خلالها المساواة بين الأوروبيين والجزائريين ، وأن المهمة الرئيسية لفرنسا في الجزائر هي جلب الحضارة للعرب، وأنه إمبراطور العرب والفرنسيين معا، وبعد ذلك قام بزيارة الجزائر للمرة الثانية في الفترة الممتدة من 03 ماي إلى 07 جوان 1865 زار خلالها أهم المدن

---

[1] **الأمير عبد القادر** ، ولد سنة 1807 في قرية القيطنة في منطقة أغرس في إقليم وهران ، تربى على يد والده وحفظ القرأن الكريم ودرس الفقه ، كما إهتم بالفروسية والسلاح فكان بذلك عالما و فارسا مدربا جامعا بين السيف والقلم ، بدأ كفاحه ضد المستعمر سنة 1832 إلى غاية 1847 أين وضع السلاح بشرط السماح له بالهجرة إلى المشرق ، إلا أن فرنسا أخلفت الوعد ، وتم ترحيله إلى فرنسا حيث بقى هناك إلى غاية 16 أكتوبر 1852 أين أعطاه الإمبراطور نابليون الثالث الحرية في التوجه إلى المشرق ، وعرض عليه مشروع المملكة العربية لكنه رفض ، توفي الأمير في 24 مارس 1883 ، للمزيد أنظر **شارل هنري تشرشل** ، *حياة الأمير عبد القادر* ، تر وتح : **أبو القاسم سعد الله** ، د.ط ، الدار التونسية للنشر ، تونس ، د.ت .

[2] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 128 .

[3] **يحي بوعزيز** ، *سياسة التسلط* ... ، المرجع السابق ، ص 19 .

[4] **يحي بوعزيز** ، *كفاح الجزائر* ...، المرجع السابق ، ص ص 123 ، 124 .

الجزائرية[1]، وبعد عودته إلى فرنسا حرر رسالة بعث بها إلى ماكماهون يوم 20 جوان 1865 بين فيها سياسته الجديدة التي يعتزم تطبيقها في الجزائر وأبرز ما جاء في الرسالة أن الجزائر عبارة عن مملكة عربية ومستعمرة فرنسية ومعسكر أوروبي - ومن خلال عباراته هذه يتضح مدى الإضطراب الذي وصل إليه نابليون في كيفية تسيير الجزائر – وأن هناك ثلاث ملايين من الجزائريين يجب الإهتمام بهم والإستفادة من شجاعتهم واعتبارهم فرنسيين مع احتفاظهم بشخصيتهم الإسلامية، وفي المقابل قام بتشجيع الجالية الأوروبية ودعمها بالمال، كما شجع نشر المسيحية[2].

وانبثق عن رسالة نابليون الثالث هاته ، قانون سيكون له أثر كبير على الجزائريين وهو قانون سيناتوس كونسلت 14 جويلية 1865 ونص القانون على أن الجزائري المسلم فرنسي غير أنه يخضع لقانون الأحوال الشخصية، ويمكنه التمتع بحق المواطن الفرنسي ويلزمه في هذه الحالة التخلي عن قانون الأحوال الشخصية الإسلامية، والخضوع للقوانين المدنية والسياسية الفرنسية[3] .

ورغم أن سياسة نابليون الثالث لم تكن تخدم سوى الفرنسيين إلا أنها واجهت معارضة شديدة من طرف بيليسييه وكذا ماكماهون والصحافة الأوروبية المدعومة من

---

[1] **Charles André Julien** , op cit , p - p 424 – 430 .

[2] **يحي بوعزيز** ، *سياسة التسلط ...*، المرجع السابق ،ص 21 .

[3] **بشير بلاح** ، المرجع السابق ، ص 144 .

طرف أوروبيي الجزائر، واعتبروا أن الجزائريين ليسوا أهلا للإصلاحات الممنوحة لهم ، وأن تمليكهم الأرض يشكل خطرا على مستقبل فرنسا بالجزائر[1] .

نظرا لسعي الكولون إلى تقليص النفوذ العسكري بالجزائر، وكذا دور بعض رؤساء الأهالي، وإستغلالا للظروف التي عرفتها الجزائر كمجاعة 1867 وإستمرار الثورات ، كل هذه الظروف ساعدت على أن يمسك أوروبيو الجزائر بزمام الأمور، ففي سنة 1867 أنشئ نظام البلديات الجزائرية وكان معظم أعضائها من الكولون إلى جانب وجود بعض الجزائريين لكنهم عبارة عن رموز فقط ولا دخل لهم في صنع القرار، وفي سنة 1868 ، تم إقرار البلديات المختلفة يقوم بتسييرها ضابط وله صلاحيات واسعة في إدارة في البلدية بالإضافة إلى أنه كان يشتغل وظيفة شيخ البلدية فهو كذلك قاض فيها .[2]

حاول الإمبراطور إرضاء الكولون بإصدار جملة من المراسيم كمرسوم 31 ماي 1870 وينص على إعطاء الحرية التامة لرؤساء العمالات في الجزائر وتحريرهم من قيود العسكريين، وفي 11 جوان 1870 تم إعطاء حق الإنتخاب للاوروبيين في المناطق المدنية واختيار ممثليهم في المجالس العامة ...وكان إنهزام الإمبراطور في معركة سيدان ووقوعه في الأسر بمثابة النهاية للصراع بين الأوربيين بالجزائر والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر، وبذلك إنزاح العسكريون إلى صالح المدنيين لكي يفعلوا ما يشاءوا [3]

---

[1] **يحي بوعزيز** ، *كفاح الجزائر ...*، المرجع السابق ، ص ص 127 ، 128 .

[2] **عبد القادر نايلي** ، المرجع السابق ،ص

[3] **عمار بوحوش** ، المرجع السابق ، ص 137 ن 138 .

ومن خلال دراستنا للسياسة الأهلية للفترة الأولى من الحكم الفرنسي بالجزائر أو ما يسمى بفترة الحكم العسكري، فإننا نجد أن المحتل قد إعتمد منذ البداية على القوة لإخضاع الأهالي وبأبشع الصور كالإبادة الجماعية، والحرق، السلب، النهب ... إلى غير ذلك من الوسائل اللاإنسانية، وهذا كله لفرض السيطرة وإخضاع الأهالي، أما فيما يخص السياسة الأهلية التي إنتهجها المحتل في حكمه للبلاد، فلم يكن هدف الفرنسيين من توظيف رؤساء العائلات الكبيرة خدمة لهم ولا خدمة للجزائر ، وإنما كان إستخدامهم لضرب الجزائريين بعضهم ببعض،[1] كما أن هؤلاء القادة مجرد واسطة بين السلطة والأهالي وكانوا دائما تحت سلطة ومراقبة العسكريين .[2]

ويمكن القول أن أكثر مؤسسة إعتمدت عليها السلطة الفرنسية فيما يخص سياستها تجاه الأهالي في هذه المرحلة بحيث كان لها وقع كبير على الجزائريين هي مؤسسة المكاتب العربية والتي لعبت دورا كبيرا في إخضاع السكان المحليين والتمكين للأوروبيين من خلال وسائل العقاب الجماعية التي كانت تطبق على القبائل، ورغم الإصلاحات التي تبناها نابليون الثالث والتي كانت ظاهريا يقدم بعض التنازلات للجزائريين إلا أنها في الواقع عبارة عن مشاريع إستهدفت ضرب وحدة وتماسك المجتمع[3]

[1] **أبو القاسم سعد الله** ، *الحركة الوطنية ...ج1* ، المرجع السابق ، ص 326 .

[2] **ألكيسي دوطوكفيل** ، *نصوص عن الجزائر في فلسفة الإحتلال والإستيطان* ، تر : **إبراهيم صحراوي** ، د.ط ، د.م.ج الجزائر،2008 ، ص 123 .

[3] **صالح فركوس**،المرجع السابق،ص ص34-35.

كانت هذه هي السياسة التي إنتهجها المحتل تجاه ما أسماهم بالأهالي في الفترة الأولى من الإحتلال، وبتغير السلطة الحاكمة في الجزائر سنة 1870 من العسكريين إلى المدنيين فهل يا ترى تغيرت سياستهم تجاه الأهالي أم أن وضعيتهم زادت سوءا؟ هذا ما سنحاول الإجابة عنه في الفصل الموالي.